الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تبسة 1930-1954.

أ.نصيرة براهمي

جامعة خميس مليانة

Abstract:

This study is devoted to explain the economic and social situations in the region of Tébessa between 1930 and 1954,The colonial policy based an confiscation of lands to encourage colonialisation led to the deterioration of life in the region, and people lived in poverty, and illiteracy, Many fatal diseases overwhelmed the whole region, The French authority imposed taxes and exploited the natural resources to develop the French economy, the French policy was based on spreading illiteracy among the Algerians by closing free Arabic education schools and forbade Algerians from going to the French schools.

Key words

Tébessa, confiscation of lands, The colonial policy, exploitation, illiteracy.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة تبسة في الفترة بين 1930 و1954، ولقد بلغت هذه الأوضاع حدا كبيرا في التدهور والتدني، وعاش سكان المنطقة الفقر المدقع، وتعرضوا إلى الأمراض والأوبئة الفتاكة، كما تفشى الجهل في أوساطهم وهذا من جراء تطبيقات قوانين السياسة الاستعمارية القائمة على مصادرة الأراضي في إطار تشجيع سياسة الاستيطان فضلا عن منع الغابات وفرض الضرائب الباهظة واستنزاف الثروات الطبيعية من خلال إقامة صناعة استخراجية خدمةً للاقتصاد الفرنسي، كما قامت هذه السياسة على تجهيل الجزائريين عن طريق غلق مدارس التعليم العربي الحر وشن مختلف الضغوطات عليه وحرمان الجزائريين من التعليم الفرنسي.

الكلمات المفتاحية:

تبسة، مصادرة الأراضي، السياسة الاستعمارية، الاستغلال، الجهل.

مقدمة:

تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تبسة، وازدادت حدة التردي قبل الثورة التحريرية، ففي المجال الاقتصادي ساد القطاع الزراعي التقليدي، سعى من خلاله الفلاحين إلى تغطية حاجاتهم الغذائية، أثَّر على هذا القطاع السياسة الاستعمارية مثل فرض الضرائب، مصادرة الأراضي، حضر الغابات....، أما في مجال الصناعة أنشأت السلطات الاستعمارية صناعة إستخراجية تمثلت في مناجم الحديد والفوسفات في ونزة، الكويف وغيرها وهذا لاستنزاف هذه الثروات خدمةً للاقتصاد الفرنسي.

وفي الميدان الاجتماعي اشتغل سكان منطقة تبسة في أنشطة الفلاحة أو كعمال في شركات منها الشركات المنجمية، وعاش التبسيون الفقر المدقع، حتى أن بعضهم اقتاتوا من الحشائش، وفي ظل غياب المرافق الصحية وانعدام وسائل الوقاية تعرضوا في الكثير من الأوقات إلى الأوبئة الفتاكة، كما انتشرت ظاهرة البطالة بالمنطقة، وعجز بعض الفلاحين عن ممارسة نشاطهم الفلاحي ونزحوا إلى المدينة، تفشى الجهل لغلق السلطات الاستعمارية المرافق التعليمية منذ بداية الاحتلال فبادر بعض أبناء تبسة إلى إقامة تعليم عربي خاص كان له وقع في خفض نسبة الأمية بالمنطقة.

طبيعة الموضوع وأهدافه:

دراسة في التاريخ المحلي لمنطقة تبسة في الفترة من 1930 إلى 1954 وتهدف إلى:

– تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة في الفترة المذكورة ومدى تأثير السياسة الاستعمارية على هذين الجانبين.

– تشجيع الدراسات المحلية على أساس أنها لَبِنَة لكتابة التاريخ الوطني، هذه الدراسات التي تعتبر مُغَيَّبَة تماما في مجال الكتابات التاريخية الوطنية نظرا للصعوبات والعراقيل التي يواجهها هذا النوع من البحوث والتي ترجع في مجملها إلى شح المصادر بمختلف أصنافها.

إشكالية ومناهج الدراسة:

كيف كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تبسة في الفترة من 1930 إلى 1954؟، وإلى أي مدى ساهمت السياسة الاستعمارية والنظم الفرنسية الجائرة في تدهور هذه الأوضاع وفي معاناة الجزائريين؟، ولمعالجة هذه الإشكالية تم استخدام المنهج التاريخي التحليلي الوصفي الموضوعي والمنهج الإحصائي من خلال ذكر بعض الأرقام والنسب والإحصاءات.

– الأوضاع الاقتصادية:

طبقت السلطات الاستعمارية منذ دخلت قواتها الجزائر سياسة عملت من خلالها على تجريد السكان من أراضيهم ومنحها للكولون في إطار ما يسمى بالاستيطان، كما سنّت القوانين الرادعة ضيقت من خلالها على معيشة المدنيين، استنزفت الثروات الطبيعية لخدمة اقتصادها، مارس سكان تبسة أنشطة الفلاحة، والتي تأثرت سلبا بالسياسة الفرنسية المذكورة، ولم يستفيدوا من الثروات التي يزخر بها إقليمهم.

أ– 1– الفلاحة:

إن أهالي تبسة ريفيون بالدرجة الأولى، وعلى ذلك ساد نشاط الزراعة[1*] (أنظر التعليق رقم 01) وتربية الماشية، وكان هذا النشاط هو مصدر الرزق للسواد الأعظم من سكان المنطقة، إلا انه تقهقر بسبب انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية، وهذا بدوره أثر سلبا على مداخيل فلاّحي المنطقة وعلى ظروف معيشتهم.

غلب على الزراعة في تبسة زراعة الحبوب (القمح والشعير)، وكان الفلاح إما أن يعمل ويشتغل بأرضه، حيث يقوم بعملية الحرث في موسم الخريف، ثم الحصاد صيفا وبهذا يوفر مؤونته السنوية كما يوفر قيمة البذر للموسم القادم، وقد يكون الفلاح معوزا تؤرقه تغطية نفقات البذر، أو يكون معدما دون أرض لأن السلطات الفرنسية قامت بمصادرتها أو انه باعها لشدة الحاجة أو لسداد الضرائب الكثيرة، ففي هذه الحالة يضطر للعمل لدى غيره بصفته خماس[1] (شهادة بودبوس، ي).

كانت طرق الزراعة لدى أهالي تبسة بدائية جدا ولم يعرفوا إطلاقا الزراعة الواسعة ولا المناوبة الزراعية، وكانت عملية الحرث تتم باستعمال المحراث الخشبي التقليدي والذي يتم جره عن طريق حصانين أو بغلين، لم يستعملوا المشط والمرداس، وكانت عملية الحصاد تتم في شهري جوان وجويلية بالمنجل، وبالنسبة لعملية الدرس استعملوا البهائم وكانوا لا يزرعون فوق حاجتهم، أما فيما يخص أنواع الزراعات فضلا عن زراعة الحبوب المذكورة سابقا كانوا يزرعون بنسب ضئيلة البطاطس، الذُرى، أشجار التين، التين الشوكي، الرمان، التمور، القرع والدلاع والمشمش والزيتون بنقرين وفركان، وأُستخدم الزيتون للإنتاج المحلي، وتمت مبادلة الفائض بالقمح والصوف[2] (كاستال، ب: 104، 111-112).

لأن الأرض هي مصدر رزق الجزائري ولأن هذا الأخير كان أكثر ارتباطا بها عمل الاستعمار الفرنسي بكل وسائله السياسية، العسكرية والقانونية على تكريس مشروعه الاستيطاني والقائم على حرمان الجزائريين من أراضيهم ومصادرتها بنزع الملكية واقتلاع الفلاحين من جذورهم[3] (عسول، ص. 2009: 09) وسن القوانين التي تهدم تدريجيا العلاقة بين الفلاح وأرضه[4] (المدني، أ توفيق. 2010: 474)، ومن المتفق عليه أن أراضي منطقة تبسة كانت اغلب ملكيتها ملكية عرش[5] (كاستال، ب: 102) فتضرر أصحابها كثيرا من جراء تطبيقات التشريعات الفرنسية الجائرة، حيث تعرضت أراضيهم إلى المصادرة أو القسمة، وفي ظل هذه المعطيات وبالإضافة إلى طرق وأساليب الزراعة البدائية والتقليدية[2*] (أنظر التعليق رقم 02) الموروثة[6] (شهادة بودبوس،ي) وصعوبة إن لم نقل استحالة حصولهم على أي نوع من القروض والتسهيلات[7] (أجيرون، ش روبير:134)، وتحت وطأة ثقل الرسوم والضرائب المرتفعة الثمن كان أهالي مدينة تبسة بالكاد يحققون تغطية متطلباتهم الغذائية واكتفاءهم[8] (شهادة بودبوس،ي) الذاتي[3*] (أنظر التعليق رقم 03) وفضلا عن السياسة الاستعمارية وما أفرزته من عراقيل وصعوبات في وجه الفلاحين فقد عانوا أيضا من مشاكل الطبيعة أهمها ظاهرة الجفاف والتي مثلت خطرا حقيقيا على المحاصيل والمنتوجات الزراعية والمواشي[9] (أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع107، تق 11/25 إلى 1944/12/2).

لتحسين ظروف النشاط الفلاحي وتفعيل نتائجه أكثر تم تأسيس النقابة الجهوية لفلاحي بلدية تبسة المختلطة وبلدية تبسة كاملة الصلاحيات وبلدية مرسط المختلطة بتاريخ 17 فيفري 1945 من طرف بعض مناضلي الحزب الشيوعي وهم يونس كش، الزين بوقصة، مختار حشيشي، لخضر بوعكاز، عمارة بيازة[10] (أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع107، تق 02/11 إلى 1945/02/17).

يُعَدُّ نشاط تربية الماشية[*4] (أنظر التعليق رقم 04) من الأنشطة الأساسية في منطقة تبسة بحكم طابعها الريفي والقَبَلِي الغالب، تمت ممارسته في الشمال وفي الوسط (منطقة السهول الكبرى) وكذلك في الجنوب بنقرين وفركان[11] (شهادة بودبوس، ي)، يتطلب هذا النشاط مصادر مياه كبيرة ومراعي شاسعة لتوفير حاجيات هذه الأعداد الهامة من القطعان[12] (عسول، ص. 2009 : 22).

تقهقر هذا النشاط بتبسة نتيجة عدة عوامل منها الجفاف والذي دفع أحيانا بالفلاحين إلى الاتجاه نحو الشمال أملا في وجود مراعي لقطعانهم[13](أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع107، تق 04/14 إلى 1945/04/21)، وأحيانا أخرى أدى بهم إلى بيع مواشيهم على حافة الطرقات بدلا من الأسواق، وكان شراؤها يتم من قبل فلاحين آخرين ميسورين نوعا ما[14] (أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع107، تق 04/21 إلى 1945/04/28).

ومن عوامل التقهقر أيضا حَظر الغابات والتي كانت تمثل مراعي لقطعان الماشية بالإضافة إلى مصادرة الأراضي المنتشرة بالغابات واستيلاء المعمرين على أغلب المراعي وتحويل قسم منها إلى أراضي زراعية وتأجير ما تبقى منها بمبالغ مرتفعة، وفرض الضرائب على الرعاة بمجرد المرور بالغابات مما وضعهم أمام خيارين إما التوجه بقطعانهم نحو الأراضي الصحراوية أو الخضوع لهذه التشريعات الجائرة [15] (عسول، ص. 2009 : 10-11، 24).

وفي إطار المعرفة السطحية والمحدودة بأوبئة الحيوانات وبسبب غياب تكفل المصالح البيطرية عانى مربو الماشية بتبسة من داء الحمى القلعية والتي أودت بحياة أعداد كبيرة من قطعان الأغنام والأبقار[16] (أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع107، تق 11/25 إلى 1944/12/02).

وهناك من مُرَبِّي الماشية من فقد قطعانه وحتى أرضه وعجز عن ممارسة نشاطه نتيجة ثقل القوانين الاستعمارية وارتفاع تكاليف النشاط الفلاحي وقسوة نظام الضرائب فإضطر إلى العمل في إطار ما يسمى لدى أهالي تبسة بالصَرميّة، بحيث يودع لديه عدد معلوم من الماشية من طرف مُرَبِّي آخر، فيقوم برعي هذه الأغنام، يعتني بها ويجز صوفها، يتابعها ويوفر لها جميع متطلباتها من علف، زريبة، يسهر عليها لاسيما في مواسم الولادة، يحافظ عليها لمدة معلومة وكل فائض عن رأس المال بعد هذه المدة يقسم بين المودع والمودع لديه مناصفة، أما إذا حدث وسُجل عجز وتراجع في رأس المال فيقع على عاتق المودع لديه تغطية قيمة هذه الخسارة، وقد عُمل بهذا النظام في الشرق الجزائري ولا يزال معمولا به لحد الآن لاسيما بعدما عرفت الجزائر ما يسمى بالنزوح الريفي[17] (شهادة براهمي، ه).

كان فلاحو تبسة من النمامشة يرحلون في فترات الشتاء القاسية باتجاه الجنوب قنتيس مثلا[18] (كاستال، ب: 87) ثم يعودون إلى أراضيهم بالمناطق الشمالية بعد الفترة الباردة، سيطرت الإدارة الفرنسية على أراضيهم الخصبة بهذه المناطق

ودفعتهم إلى الاتجاه جنوبا مما شكل عزلتهم وجعلهم يواجهون العراقيل التالية: ندرة المياه، صعوبة تأقلم المواشي مع المناخ الصحراوي، صعوبة تلبية حاجياتهم العائلية اليومية، وهكذا قضت السياسة الفرنسية على نظام البدو الرحل[19] (عسول، ص. 2009 : 23- 24).

ب- الصناعة:

لم توجد بالجزائر في فترة الدراسة صناعة تحويلية ولقد اعتمدت السلطات الإستعمارية على الصناعة الاستخراجية*[5] (أنظر التعليق رقم 05) كالمعادن[20] (عسول، ص. 2009: 25) والتي شكل قاعدتها عدة مناجم بالشرق الجزائري، وأشهرها يقع بمنطقة تبسة وهي مناجم بوخضرة وونزة للحديد، منجم الدير الشمالي للفوسفات، منجم القنقيط، منجم المسلولة، منجم خنقة الموحاد للزنك، منجم عين كيسة وذيبة للفوسفات، ومنجم الكويف للفوسفات أيضا[21] (شلالي، ع الوهاب .2010 :42).

كان إنتاج الحديد بتبسة موجه خصيصا إلى التصدير مرتبط بالطلب الأوروبي وبالأسعار الدولية للحديد[22] (شلالي، ع الوهاب .2010 :42) ، وقد بلغ إنتاجه وتصديره بمنجمي بوخضرة وونزة سنة 1922 وهي سنة بداية الاستغلال 214.894 طن و946.811 طن سنة 1925، وانخفض إلى 264.681 طن سنة 1932، واستمر في الانخفاض إلى 78.059 طن سنة 1941 بسبب تأثيرات الحرب العالمية الثانية، ليعرف الإنتاج قفزة قوية بحيث ارتفع إلى 2056.829 طن سنة 1949 [23] (INPED :136).

أما بالنسبة لإنتاج الفوسفات*[6] (أنظر التعليق رقم 06) في الجزائر سيطرت عليه مؤسستان فرنسيتان كبيرتان هما المؤسسة المنجمية لمزايتة التي كانت تستغل منجم المزايتة قرب سطيف ومؤسسة فوسفات قسنطينة التي كانت تملك مناجم الكويف، وهي أهم وأغنى مناجم الفوسفات في الجزائر، قدرت نسبة الفوسفات فيه بين 60 % و70%، وخلال خمسينات القرن الماضي قررت السلطات الاستعمارية الاعتماد على ثروات منطقة تبسة كقاعدة لتطوير قطب عنابة الاقتصادي وكامل الجهة الشرقية للجزائر[24](شلالي، ع الوهاب .2010 :27-28).

حققت الشركة الفرنسية التي تسيطر على إنتاج الفوسفات لجهة الشرق مع مطلع 1953 حوالي 177 مليون فرنك فرنسي قديم من الأرباح[25] (عسول، ص. 2009: 25)، أما إنتاج منجم الكويف للفوسفات فقد بلغ 682.083 طن سنة 1954 أي ما يعادل 90 % من نسبة إنتاج الفوسفات بالجزائر[26] (شلالي، ع الوهاب .2010 :36).

لِغَلَبَة الطابع الريفي على منطقة تبسة يسجل غياب الصناعات*[7] (أنظر التعليق رقم 07) الخفيفة، وقد لجأ أهل تبسة في إطار السعي لتوفير لقمة العيش إلى ممارسة بعض الصناعات ذات المدخول الهزيل مثل صناعة القطران، حيث يتم قطع أشجار العرعر وحرقها بطريقة خاصة مع منع تسرب دخانها عبر الهواء، وهذا ما يتولد عنه مادة القطران، هذا الأخير الذي كان كثير الاستعمال لاسيما في مداواة حالات الشقيقة، علاج للخيول والجمال والماشية من داء الجرب، كما مارسوا حرف أخرى كصناعة الأواني الفخارية والطينية مثل قدور الطهي، قدور تخزين الزبدة، الطواجين، الأواني الخشبية مثل القصاع ، وكذلك الصناعات النسيجية مثل صناعة البرانيس والقشابية والخيم والتي يتم نسجها من شعر الماعز وصوف الغنم، وعرفوا أيضا صناعة الأفرشة والأغطية والزرابي، علما أن هذه الصناعات النسيجية في الريف كانت تنجزها أنامل المرأة النموشية أو اليحياوية[27] (شهادة براهمي، ه)، أما في المدينة فكان يقوم بها بعض اليهود الذين

كانت لهم محلات خاصة بالمدينة وكذلك بعض التونسيين الساكنين بتبسة[28](كاستال، ب: 109)، كما اضطلع اليهود بحرفة الخياطة ومارس القليل من أهل تبسة صناعة الأحذية، وكان أشهرهم حسين مخلوف والذي كان يملك ورشة صغيرة بساحة الديوانة[29] (شهادة سواعي، ن الدين).

ج- التجارة:

رغم الغياب الكلي للصناعات ومحدودية الإنتاج الفلاحي كانت لمنطقة تبسة في الجزائر المستعمرة مبادلات تجارية مختلفة منها ما كان يتم بأسواقها المحلية، ومنها ما كان يتم خارجها كالآتي:

كانت المبادلات التجارية تتم في الأسواق اليومية المقامة في المدن والقرى وفي الأسواق الشعبية الأسبوعية مثل السوق الأسبوعي بالكويف والذي تُعرض فيه الأنعام، المواد الغذائية، الحبوب، التمور، الخضر الفواكه والألبسة... وكذلك سوق الماشية والحبوب بالشريعة، سوق الماء الابيض، سوق مدينة تبسة والذي تتنوع مبيعاته بين أغنام، أبقار، دجاج، أدوات فلاحية، أواني فخارية، ، ملح، تمور، جلود، حبوب، أفرشة،حلي...[30](شهادة بودبوس، ي).

سعيا لتحقيق أرباح تجارية وللسّيطرة أكثر على السوق عملت الإدارة الاستعمارية على تحديد الأسواق في اجتماعات المجالس البلدية الخاصة ببعض المناطق مثل بلدية تبسة المختلطة والمناطق المجاورة لها، بحيث يتم تحديد الأسواق الأسبوعية بالشريعة، بئر العاتر، ثليجان... فضلا عن تحديد المدة الزمنية لتسييرها بموجب جملة من القوانين والضوابط التي تحكمها، وقد وُضِعَ لعملية استغلال الأسواق دفتر شروط يحدد شروط وكيفية الدخول في المزاد العَلَني وتحديد المكُوس على مختلف المعروضات سواء كان الإنتاج حيواني أو نباتي أو صناعات تقليدية[31] (عسول، ص. 2009 : 28).

ومن المبادلات التجارية تسويق الإنتاج الحيواني بسوق الشريعة وبالأسواق المجاورة بخنشلة، تبسة المدينة، مسكيانة، عين البيضاء، ومقايضة أهالي نقرين وفركان الزيتون بالقمح والصوف وكذلك مبادلة فلاّحي تبسة الحبوب بالتمر مع رُحَّل الجنوب بقرية قنتيس[32](كاستال،ب: 111- 112، 87).

من أوجه المبادلات التجارية الخارجية[*8] (أنظر التعليق رقم 08) ما كان يتم بين أهالي منطقة تبسة وأقطار تونس مثل قفصة، نابل، القيروان، صفاقص، توزر فكانت تبسة تستورد الزيوت، الفلافل، التوابل، التمور، الأغطية، جلود الماعز، الصابون، الألبسة الحريرية، الأحذية، البرانس وتُصَدِّر المنتوجات النسيجية، الماشية، القمح، الفحم، الحُلي، الحلفاء[*9] (أنظر التعليق رقم 09) سواء بواسطة الشركات الأوروبية أو بواسطة الأفراد[*10] (أنظر التعليق رقم 10) الأواني بمختلف أنواعها[33](شهادة براهمي،هـ، شهادة بودبوس،ي)، كما كانت تبسة تصدر المعادن الخامة، وقد ارتبط الإنتاج باتفاقات المنافسين وبالأسواق العالمية وكانت أوروبا الغربية السوق الرئيسية التي يصرَّف لها الإنتاج المحلي مع منافسة كبرى للمعادن الخامة الاسبانية والسويدية، وقد أثرت على تجارة معدن الحديد عدة عوامل منها انعكاسات الحرب العالمية الثانية[34] (INPED: 136)، وللإشارة فقد سيطر اليهود في المجال التجاري خصوصا في كل ما تعلق بوكالات السيارات، الشركات التجارية الكبرى لتصدير الحبوب والصوف وكذلك البنوك[35] (بن نبي،م .2012: 120).

3-3- الأوضاع الاجتماعية:

كان لانعكاسات السياسة الاستعمارية في الجزائر عموما وفي تبسة خصوصا أثار وخيمة على معيشة السكان لاسيما وأن الأغلبية الساحقة منهم تعيش من ممارسة نشاط الفلاحة والذي تضرر من جرّاء مصادرة الأراضي ومنع الغابات وغيرها من القوانين فضلا عن الظروف الطبيعية القاسية مثل الجفاف، فشَحّت مصادر مداخيلهم ولم تكن كافية لتأمين لقمة العيش، ولم تعكف السلطات الفرنسية على تأمين مرافق صحية لهم، كما لم يكن لهم الحظ والحق في تأسيس مرافق تعليمية حتى ولو كانت بسيطة جدا.

قدّر عدد سكان بلدية تبسة كاملة الصلاحيات 9816 نسمة وهذا سنة 1921 [36] (أرشيف.و.قسنطينة، ع 02، نُبذَة حول البلديات)، وتذكر تقارير الإدارة الفرنسية أن سكان بلدية تبسة المختلطة قدر عددهم بـ 100.800 نسمة سنة1947 [37](أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع101، تق 02/01 إلى 1947/02/15)، وبلغ عدد سكان بلدية مرسط المختلطة لنفس السنة 72720 نسمة[38] (أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع101، تق 01/15 إلى 1947/01/31).

لقد ارتفع عدد الجزائريين في تبسة خاصة في فترات البؤس التي توالت على المنطقة والسنوات العجاف إلى غاية 1950، في حين ظل عدد الأوروبيين فيها ثابتا، وهذا ما ذكره رئيس بلدية تبسة اوجين باتيستيني في اجتماع فيفري 1951 في إطار حملته الانتخابية[39] (شلالي، ع الوهاب .2016 :259).

كان السواد الأعظم لسكان منطقة تبسة ريفيون من سماتهم الترحال، وعلى ذلك تَحَكَّمَ في نوع سكناتهم العوامل الجغرافية (مياه ومناخ)، والاقتصادية والاجتماعية وللبحث عن مصادر المياه والعشب كانوا يسكنون الخيام والتي بلغ عددها 7672 خيمة[40] (عسول، ص. 2009 : 32)، كما سكنوا أيضا مساكن مصنوعة من الطين المجفف[41] (شلالي، ع الوهاب .2010: 142)، وأيضا الأكواخ والتي بلغ عددها 81 كوخ وهناك من سكن المنازل وقُدِّرَ عددها بـ 614 منزل تقليدي و87 منزل أوروبي[42] (عسول، ص. 2009 : 32).

وفيما يخص أنشطتهم سادت أعمال الفلاحة من زراعة وتربية الماشية، كما مارس بعض سكان تبسة الحرف وهم غالبا الفئة الحضرية[43] (شهادة بودبوس،ي)، واشتغلوا كذلك بصناعة الفحم[44] (شهادة براهمي، ه)، أو كعمال في تهيئة وشق الطرقات[45](أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع101، تق 02/15 إلى 1947/02/28)، أو في مشاريع توسيع خطوط السكة الحديدية[46](أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات،ع107، تق 02/11 إلى 1945/02/17)، أو كعمال بالمناجم بحيث تسند لهم اشق الأشغال والتي بقت حكرا عليهم إلى غاية تأميم المناجم[47] (شلالي، ع الوهاب .2010: 79-80، 83).

لم تراعي الشركات المنجمية التشريعات العمالية حيث تم تشغيل حتى الأطفال في سن 14 سنة، وعانى العمال التبسيون من التمييز الصارخ في الأجور وفي الحقوق حتى أنهم كانوا لا يستفيدون من المنح العائلية، كما أن الشركات المنجمية لم تعترف بالأمراض المهنية التي تُقعِد العامل، وأحيانا تم تسريحهم بسبب الأزمات التي تتعرض لها الشركات.

وإذا كانت الأجور التي يتقاضاها العمال الجزائريون هزيلة فإن الإدارة الاستعمارية زادت الطينة بلّة لما تخلت عن سياسة تحديد الأجور، وهو ما أدى إلى نقض الاتفاقات والمعاهدات الجماعية الخاصة بالأجور، فتحول الحد الأدنى للأجر المضمون في مختلف الأشغال حسب التشريع إلى أجر عادي وشائع[48](شلالي، ع الوهاب .2010: 72، 75).

أما بالنسبة للتعليم في الجزائر فنحن نعلم أن السلطات الاستعمارية منذ أن وطأت أقدامها الجزائر عملت على القضاء على كل مرفق أو هيكل يقدم خدمات تعليمية للجزائريين، ويدخل هذا ضمن السياسة الكولونيالية التي تهدف إلى تجهيل الجزائريين والقضاء على هويتهم العربية الإسلامية.

برز بالجزائر المستعمرة التعليم الفرنسي[*11] (أنظر التعليق رقم 11) وهو تعليم بلغة المستعمر تنظمه وتقدمه المدارس التي تؤسسها وتسيرها الإدارة الكولونيالية وِفقَ تشريعاتها، يباشره عموما المعلمون والأساتذة الأوربيون[49] (شهادة بودبوس،ي)، وإذا كان هذا النوع من التعليم رفضه الجزائريون خلال السبعين سنة الأولى من الاحتلال لأنهم طالبوا بأن يكون التعليم بلغتهم وفي مدارسهم، وأن يحافظوا على تراثهم فإن هذا الرفض نَقُصَ نوعا ما مع بداية القرن العشرين، وذلك راجع حتما إلى مختلف الضرورات التي اقتضتها الحركة السياسية والوطنية[50] (مريوش، أ. 2011: 128)، وإذا كان هذا التعليم لم يجنح له الجزائريون في فترات سابقة فإن السلطات الفرنسية وإلى غاية الفترة قُبَيلَ الثورة لم تُتِحْهُ للجميع، بل جعلته حِكْرا على فئة معينة والمتمثلة في أبناء المعمرين والقياد والشنابيط وجميع الموالينَ للسياسة الفرنسية[51] (شهادة فرصادو، ب)، ومن مدارس التعليم الفرنسي بالمنطقة مجال الدراسة نذكر المدرسة الابتدائية بالشريعة[52] (مقلاتي، ع الله .2013: 15) ومدارس مدينة تبسة للتعليم الابتدائي والمتوسط[53] (شهادة فرصادو، ب).

كما برز التعليم العربي الحر وهو ذلك التعليم الذي نادى به الجزائريون طوال الفترة الاستعمارية، وجعلوه في مقدمة مطالبهم الأساسية، تعليمٌ باللغة العربية لغة القرآن، وهذا للحفاظ على الهوية الجزائرية من الطمس والمسخ الذي سعت الإدارة الفرنسية إلى تحقيقه بمختلف الوسائل السياسية، العسكرية والقانونية.

لعبت المساجد المنتشرة عبر تراب تبسة دورا في تعليم أبناء المنطقة القرآن الكريم وبعض مبادئ اللغة العربية ومن هذه المساجد نذكر مسجد سيدي بن سعيد حيث كان يُدَرِّسْ به مجموعة من الشيوخ منهم أحمد حماني السوفي، وإبنه حمه حماني[54] (شهادة بودبوس،ي)، وكذلك مسجد سيدي عبد الرحمان ومسجد سيدي علي بالزاوية بمدينة تبسة[55] (شهادة مقراني، م الطيب)، كما لعب بعض الشيوخ بالدواوير والمداشر دورا كبيرا في تعليم الأطفال ومنهم الشيخ سي علي قصار الليل إلى جانب سي الشافعي البريكي بدوار غيلان[56] (شهادة بودبوس، ي)، وأيضا الشيخ عبد الحفيظ بن رشراش بدوار أولاد خليفة بالدكان[57] (شهادة رشراش، م الصالح).

كما يرجع الفضل في نشر التعليم العربي بالجزائر المسْتَعْمَرة إلى المدارس القرآنية وهي تلك المدارس التي أسسها الأهالي وأنفقوا عليها من أموالهم الخاصة، مستقلة عن الإدارة الاستعمارية، تُسيّر وفق نظام خاص[58] (عسول، ص. 2009 : 35)، وقد اشترطت السلطات الفرنسية على كل من يرغب في فتح مدرسة قرآنية خاصة التقدم بطلبه المرفق بشهادة حسن السيرة، شهادة الجنسية، شهادة السوابق العدلية إلى المتصرف الإداري الرئيسي على مستوى البلدية، وهذا الأخير إذا تمت موافقته على الطلب يُحوله إلى المفتش الأول لتعليم الأهالي لاستصدار الترخيص بفتح المدرسة القرآنية، والذي يَصدُر في شكل مقررة يوقعها مفتش أكاديمية قسنطينة[59] (أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع61 و62).

بلغ عدد المدارس القرآنية لبلدية مرسط المختلطة 17 مدرسة سنة 1940، درَّس بها17 مدرس، وتمدرس بها 261 تلميذ، في حين بلغ عدد المدارس القرآنية ببلدية تبسة المختلطة في نفس السنة 15 مدرسة تتلمذ بها 615 تلميذ

على يد 21 مدرس[60] (أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع11) ، تعرضت هذه المدارس لضغوطات الإدارة الاستعمارية وغالبا ما تم غلقها[61] (عسول، ص. 2009 : 35).

من المتفق عليه أن الشيخ العربي التبسي بدأ تجربته الإصلاحية من مسجد سيدي بن سعيد بتبسة، تجاوب معه الشباب وأُعجبوا بخطبه إلى درجة أن أصبح هذا المسجد الصغير غير قادر على استيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب التبسي الذي أصبح يَؤُمه، لذلك حوّل الشيخ العربي حلقاته إلى الجامع الكبير بالمدينة، وتحت ضغط الإدارة الاستعمارية انتقل الشيخ إلى منطقة سيق، ثم عاد سنة 1931 فترة تأسيس جمعية العلماء[62] (بلقاسمي، ب.2007: 86).

تم فتح أول مدرسة للجمعية بتبسة سنة 1932، والتي تعرف لدى سكان المنطقة بمدرسة سي الحوّاس وتسمى كذلك لان سي الحواس والذي هو أحد أعضاء الجمعية تبرع لهم بالمقر، قدّمت هذه المدرسة خدمات تعليمية جبارة إلى غاية 1936 حيث تم فتح مدرسة التهذيب بعد مجهودات شاقة للحصول على الترخيص من قبل الإدارة الاستعمارية، هذا الهيكل التعليمي الجديد مقره بجامع الشيخ العربي التبسي حاليا، تمثل إطاره البشري في شيوخ ومدرسي مدرسة الحواس سابقا فضلا عن شيوخ آخرين، ومن الأسماء نذكر الشيخ العربي التبسي، الصادق درباسي، عيسى سلطاني، معمر علية، عبد الحفيظ بدري، الشاذلي المكي، إبراهيم روابحية، المكي فرحاتي، وقد قامت إدارة هذه المدرسة بفتح فروع تابعة لها بونزة، وأكس ليبان (الحمامات) والشريعة[63] (شهادة فرصادو، ب)، هاته الأخيرة التي أُسّسَت بها مدرسة الحياة، ومن الذين درَسُّوا بها نذكر المدرس محمد العربي سوالمية[64] (أرشيف متحف المجاهد محمود قنز تبسة).

رغم وجود هذه المرافق التعليمية وجهودها الإصلاحية في نشر التعليم إلا أن منطقة تبسة سادتها ظاهرة الجهل، وهذا لقسوة ظروف المعيشة، والتي جعلت التعليم لا يكتسي صبغة أولوية بالنسبة للفرد التبسي، فربّ العائلة كان يكدّ من أجل تأمين لقمة يوم صغاره وسداد الضرائب، بالإضافة أن هذه المؤسسات التعليمية لاسيما المدارس كانت تتواجد فقط بمدينة تبسة والشريعة ومرسط، أما الدواوير فكانت تفتقر إلى هذه الهياكل بالإضافة إلى ما واجهته هذه الأخيرة من عراقيل جراء السياسة الاستعمارية[65] (شهادة فرصادو، ب) فكانت غالبا تتعرض للغلق من طرف الإدارة الفرنسية تطبيقا لمرسوم 08 مارس 1938 [66] (أجيرون، ش روبير : 142).

انعكاسات السياسة الاستعمارية:

لقد طبقت السلطات الاستعمارية سياسة من خلالها خرقت حدود الملكية، سلبت الجزائريين ممتلكاتهم[67] (بوقرة، ز .2009 : 110) وشددت الضبط على تحركاتهم، لاسيما الفلاحين ومربي الماشية[68] (كاستال، ب :53)، ألقت بالكثير من الشبان الجزائريين في ساحة حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل[69] (قداش، م. 2008 :252) وأرهقتهم بفرض الضرائب المتعددة والمرتفعة والتي كان بعضها مبنيا على الشريعة الإسلامية، أما البعض الأخر كان مبنيا على نظام الضرائب الفرنسي وأنواع أخرى كان قد فرضها عليهم قانون الأهالي[70](سعد الله، أ القاسم. 2/ 1992 :87)، لذلك عاش سكان تبسة تحت وطأة الكوارث الاجتماعية التالية:

الفقر والجوع:

عاش أهل منطقة تبسة قبل الثورة الجزائرية أوضاع مزرية، حيث تدنت مستويات المعيشة وضرب الفقر أطنابه، وإذا كانت الفلاحة هي النشاط الغالب بالمنطقة في ذلك الوقت، فان السياسة الاستعمارية أوهنته وخنقته بمصادرة الأراضي

وحظر الغابات وفرض الضرائب المرتفعة، وكانت الفترة الممتدة بين 1930 و1945 من أعسر الفترات على أهل تبسة فكانت سنوات حرب وقحط وجدب وأعوام الآفات الطبيعية كالجراد، وهذا ما أدى إلى إعدام والقضاء على محاصيل الفلاحين[71] (شهادة فرصادو، ب)، فضلا عن إجبارهم على المساهمة في الحرب العالمية الثانية، وكل هذه العوامل أدت إلى دخول سكان تبسة في دائرة الفقر، وشحت المواد الغذائية في السوق، ساء التوزيع في المؤن الضرورية، وانتشرت السوق السوداء بشكل خطير إلى درجة أن أُثيرت هذه المسألة في المجلس الاستشاري[72](شلالي، ع الوهاب.2010 :126، 75)، عاش سكان تبسة حُفاة، عُراة وتعرضوا إلى مجاعات[12*](أنظر التعليق رقم 12) متتالية حتى أصبحت هذه الظاهرة تهدد وجودهم إلى درجة أنهم في كثير من الأوقات اقتاتوا من النباتات[73](شلالي، ع الوهاب .2010 :127)، فيروي نور الدين سواعي أنه لما توفي شقيقه سنة 1942 قامت عائلته بإعداد مأدبة عشاء لتوزيع الصدقات ويذكر أن عدد المتسولين والذين أتوا لأخذ الصدقات قد ملأ الشارع[74] (شهادة سواعي،ن الدين).

في نهاية شهر جانفي1951 أشار نائب رئيس بلدية تبسة المدعو دولين بيير في كلمة ألقاها بالمدينة بمناسبة ترشحه للانتخابات التشريعية إلى تدهور أوضاع سكان تبسة وجميع الأرياف القريبة منها في شتى المجالات حيث قال :"القوانين الاجتماعية والجمهورية فيها معطلة بالأخص من قبل الجماعات المحلية، ففي تبسة لا يحصل الموظفون بالبلدية على المنح العائلية، ولا يستفيدون من العطل المدفوعة الأجر، ولابد من الضمان الاجتماعي والمستوصفات في بولحاف وبئر العاتر وبئر الدروج شيدت من الطين بدل الحجارة، مما تسبب في تحولها إلى أثر" وطالب ببناء مخازن للحبوب في تبسة لتجنب فساد القناطير المقنطرة من القمح بسبب تكديسها في العراء وتركها للتقلبات الجوية، أما المرشح بالومبا فعلق عنها بـ:"مجاعة وبؤس يهددان المنطقة" كما سجلت الصحافة الكولونيالية هذا التدهور والتدني وقد أشارت أحد جرائدها في أوت 1954 إلى التناقض بين الأوضاع الاجتماعية للجزائريين وأوضاع المستوطنين بالقول"...المساكين الغاضبون، المحبطون يشهدون دوما تعايش الرخاء والبؤس، الوفرة الكثيرة والفقر المدقع، فعند البعض (أي المستوطنين) السيطرة المفرطة على جميع الأملاك المادية وعند البعض الآخر الحرمان من كل شيء"[75] (شلالي، ع الوهاب .2016 :289).

البطالة:

من المتفق عليه هو سيادة النشاط الفلاحي بتبسة، لكن هذا النشاط تقهقر بسبب العوامل السابقة الذكر كالسياسة الاستعمارية وسوء العوامل المناخية، وأدى ذلك إلى ترك بعض الفلاحين أنشطتهم الفلاحية والنزوح نحو المدينة أملا في إيجاد عمل يُغني من الجوع، ظهرت البطالة في أوساط أهل تبسة[76] (شهادة فرصادو، ب)، كما أن تسريح الآلاف من المجندين من الشباب الجزائري وكذلك تسريح أعداد من الطبقة الشغيلة، بالإضافة إلى إيقاف الشركات التعدينية توظيف اليد العاملة غير المؤهلة كل هذا أدى إلى تفشي الظاهرة سابقة الذكر في المنطقة[77] (شلالي، ع الوهاب .2010 :126، 82، 68).

النزوح الريفي:

أثناء الحرب العالمية الثانية عملت السلطات الفرنسية على استنزاف طاقات فلاحي تبسة فعمدت إلى مصادرة مواشيهم وهذا تحت عنوان تموين الجيش الفرنسي والمساهمة في تكاليف الحرب العالمية الثانية[78](شهادة بودبوس، ي)، ولتقهقر ظروف أهالي أرياف تبسة وشُحّ إنتاجهم الفلاحي لجأت الكثير من عائلات النمامشة وأولاد يحي بن طالب

وأولاد عبيد وأولاد ملول والفراشيش إلى ترك أريافهم والنزوح نحو المدينة[79] (شهادة فرصادو، ب) وتحملوا النتائج الخطيرة لهذا التصرف، فعاشوا في بطالة وبؤس، وعانى الذين عملوا في المناجم أو في سكك الحديد والموانئ أو في مزارع المعمرين من مخاطر العمل غير المؤَمَّن ذو الأجر المتدني والقائم على التمييز العرقي[80] (شلالي، ع الوهاب .2010 :126).

الأمراض:

إن مرافق الصحة أساسية لحياة الإنسان منذ أن ترى عيناه النور مما يستوجب تعددها وتدعيمها بالإطارات البشرية الكافية وتجهيزها بالعتاد اللازم، المنطقة مجال الدراسة للأسف لم تتوفر إلا على مستشفى وحيد وهو ما نسميه الآن بالمستشفى القديم الموجود بالثكنة القديمة بالإضافة إلى بعض الأطباء الخواص[13*] (أنظر التعليق رقم 13)، ومن الأسماء التي برزت في ميدان الصحة سواء كموظفين لدى الإدارة الفرنسية أو كخواص نجد الطبيب جاكوب (Jacob)، القابلة قوسيي (Goucier)، الطبيب مشري وهو من أبناء المنطقة[81] (شهادة فرصادو، ب)، الطبيب كانتار (Quintard) والطبيب ناطاف (Nataf)[82] (أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع101، تق 01/15 إلى 1947/01/31).

لم يستفد أهالي تبسة من المستشفى المذكور، لأسباب عدة منها أن ذهنية الفرد الجزائري في ذلك الوقت لا تتقبل فكرة التداوي لدى كما يقال الروامى، ومثال على ذلك أن المرأة كانت تمرض، تحبل، تلد...، لكن لا تطأ قدماها المستشفى الفرنسي، كما أن تواجد هذا الأخير بعيدا عن دواوير تبسة وانعدام وسائل النقل حال دون استفادة المدنيين من خدماته، وغالبا ما توفي المريض وهو في الطريق إليه[83] (شهادة بودبوس، ي)، كما حُرم أهالي تبسة المعوزون كذلك من التداوي لدى الأطباء الخواص وهذا لعجزهم عن تسديد أجرة المعاينة[84] (شهادة فرصادو، ب).

كان أهالي تبسة يتداوون بالطب الشعبي، يضعون الجبيرة على الرأس لإزالة الحمى أو الزكام أو الشقيقة أو ضربة الشمس، يستخدمون التجبير الشعبي في حالة الكسور، الكي بالنسبة لأمراض العظام والمفاصل، الطلي بمادة القطران لإزالة الأمراض والطفوح الجلدية، وتمثلت مواد التطبيب لديهم في البصل، الثوم، زيت الزيتون، الحِلبَة الحنضل، قشور الرمان، العسل...، أما بالنسبة لقلع الأضراس كان يتم دون الذهاب إلى المستشفى ودون مراجعة طبيب أسنان خاص عن طريق خيط أو كلاليب وغالبا ما كانت هذه الأدوات غير معقمة، مما أدى إلى إصابة الأفراد بأمراض أخطر مثل الفيروس الكبدي[85] (شهادة بودبوس، ي).

انتشرت بتبسة في فترة ما قبل الثورة عدة أمراض وأوبئة فتاكة منها الكساح، الحمى الصفراء، وهذا ما عبّر عنه أحد الأطباء الفرنسيين بقوله:" يأتي المرضى الأهالي إلى مركز العلاج في الصباح على ظهور الدواب، عاجزين عن السير، في حالة قذرة وغير مرغوب فيها"[86] (شلالي، ع الوهاب .2010 :132، 147) ، كما عرفت المنطقة داء الطاعون*[14] (أنظر التعليق رقم 14)، التيفوس سنة 1942، الجرب الحُلد، التيفوئيد، الجدري، وبسبب غياب المرافق الصحية سواء العمومية أو حتى التي تتبع القطاع الخاص فضلا عن الإقتصار فقط على التداوي بالطب الشعبي حصدت هذه الأوبئة الكثير من أبناء المنطقة[87] (شهادة سواعي،ن الدين).

خاتمة:

في نهاية هذا البحث نصل الى النتائج الاتية:

– فيما يخص الوضع الاقتصادي كان أهالي تبسة اغلبهم فلاحين يعيشون من نشاط الزراعة وتربية الماشية مما اقتضى تواجد نمط البدو الرحل، وإزاء السياسة الاستعمارية القائمة على مصادرة الأراضي وحظر الغابات وفرض الضرائب الكثيرة والمرتفعة وسن التشريعات التي تقف بالمرصاد تجاه مصالح الجزائريين منها القوانين التي انجر عنها تجزئة الأراضي، أو تلك التي تمنع الغابات وتحْظُرها، وكذلك قانون الأهالي، بالإضافة إلى العوامل المناخية القاسية منها الجفاف، تقهقر نشاط الفلاحة لدى التبسيين، فَقَدَ اغلب الفلاحين أراضيهم لسبب أو لآخر، تعذر عن الكثير منهم متابعة النشاط الفلاحي لعجزهم عن تغطية تكاليفه وعجزهم عن سداد الضرائب، تحول الكثير منهم من مالكين إلى خمّاسين، فضلا عن القضاء على نظام البدو الرحل باستيلاء الإدارة الفرنسية على الأراضي التي كان يرحل إليها بدو تبسة احتماءا من برد الشتاء.

– عمل الاستعمار الفرنسي على أن لا تكون في الجزائر عموما وفي تبسة خصوصا صناعة تحويلية حتى لا تزعج الاستثمارات في فرنسا كما سعى الاستعمار بكل طاقته إلى إقامة صناعة استخراجية موجهة للتصدير مبنية على استنزاف ثروات منطقة تبسة من حديد، زنك، فوسفات، من مناجم بوخضرة، الكويف، ونزة، خنقة الموحاد، عين كيسة وذيبة، واستغلت الشركات المنجمية الفرنسية الطاقات البشرية في منطقة تبسة أيما استغلال فكان العمال يشتغلون في اشق الأعمال المنجمية وأخطرها بأبخس الأثمان، محرومين من أدنى الحقوق وأبسط التأمينات، ولم تراعي هذه الشركات لا سن العمل، ولا الحد الأدنى للأجور، ولا قوانين الضمان الاجتماعي.

– وبالنسبة للوضع الاجتماعي لم تكن فرص العمل كثيرة بالنسبة لسكان تبسة فتوزعت هذه الحظوظ بين الفلاحة، العمل بالمناجم، أشغال السكة الحديدية وشق الطرقات كعمال محرومين من أدنى الحقوق المتعلقة بالأجر أو بالضمان الاجتماعي، ونادرا ما امتهن بعض سكان تبسة الحرف، وبالكاد كان رب العائلة يؤّمن لقمة يومه من جراء السياسة الاستعمارية وقوانينها الزجرية، عاش التبسيون الفقر المدقع، وتعرضوا إلى شبح المجاعة، حتى أنهم اقتاتوا من النباتات لاسيما فترة الحرب العالمية الثانية.

– لم تولي السلطات الاستعمارية أدنى اهتمام لمرفق الصحة، ولم تبذل مجهوداتها للقيام بحملات التطعيم، لذلك كان التبسيون غالبا عرضة للأوبئة الفتاكة مثل التيفوس، الطاعون، الجرب والتي أودت بالكثير من الأرواح.

– ومن جراء التضييق على الفلاحين وتشديد الخناق عليهم لاسيما من خلال مصادرة أراضيهم ومنع الغابات وإرهاقهم بالضرائب، عجز بعض المزارعين ومربي الماشية عن ممارسة نشاطهم الفلاحي، فنزحوا نحو المدينة أملا في إيجاد عمل يقتاتون منه وهذا ما فعّل ظاهرة البطالة بالمنطقة.

– ولم يأخذ أبناء منطقة تبسة قسطهم من التعليم نتيجة للسياسة الكولونيالية المتّبعة والتي كانت تهدف إلى تجهيل الجزائريين عن طريق غلق مدارس التعليم العربي وشن مختلف الضغوطات عليه، وكان للتعليم الحر الذي أسسه الأهالي والذي أقامته جمعية العلماء أثرا في خفض نسبة الأمية التي كانت متفشية في أوساط التبسيين.

– التعليقات والشروحات:

(*1)– بالجزائر المستعمرة تمثلت الزراعة عموما في القطاع الأوروبي، وهو قطاع عصري مهيمن موجه نحو التصدير يمثل القاعدة الاقتصادية الأمامية للاقتصاد الاستعماري الرأس مالي، يحضى بكل العناية ووسائل الدعم، ولقد سيطر الأوروبيون على مساحة 2.320.000 هكتار وتمركزت المزارع بشمال البلاد، أما القطاع الثاني فهو قطاع تقليدي

متخلّف جدا يعيش منه أغلب نسبة من الجزائريين، وكانت معطياته قبل 1954 كالتالي: السكان الجزائريون حوالي 05 ملايين يحوزون أراضي تقدر بـ5.300.000 هكتار،وفي سنة 1954 كان معدل ملكية الجزائريين لا يتجاوز 14 هكتار، بينما معدل ملكية الأوروبي يصل إلى 109 هكتار، ومعدل دخل المزارع الأوروبي يعادل 770 ألف فرنك فرنسي قديم، بينما دخل الفلاح الجزائري هو 22 ألف فرنك. أنظر: الزغيدي، م لحسن. 2009: 24-25.

(*2)- لم يشكل ثُلثَا الفلاحين عموما في الجزائر المستعمرة من الناحية الاقتصادية طبقة مستقلة، بل كانوا عبارة عن تجمع من أنصاف البروليتاريين و20 ألف فلاح فقط ممن كانوا ينتمون إلى قطاع الزراعة الحديثة، كان الدخل الفردي السنوي للمزارع يقدر بـ 22 ألف فرنك فرنسي قديم.أنظر: اجيرون، ش روبير: 129 .

(*3)- قبل عشريتين من اندلاع الثورة الجزائرية أصبحت الجزائر عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحولت من مصدرة للحبوب إلى مستوردة لها، وهذا راجع إلى سعي المعمرين سوى لتحقيق الربح دون مراعاة الوسيلة، وتركيز مجهوداتهم على استنزاف الثروات وتسخير الأرض دون حساب، خصصوا حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لغراسة الكروم المنتجة لعنب الخمور، واهتموا بغراسة الحوامض لما تدرّه عليهم من الأرباح أضعاف ما يجنى من القمح والشعير،ولقد تطور إنتاجها من 700 ألف قنطار سنة 1931 إلى 2719000 قنطار سنة 1950، واحتلت بذلك المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد الخمور. الزبيري، م العربي. 2007 :18 .

(*4)- هناك من يقول أن ماشية الغنم بالجزائر المستعمرة بلغت بين 1948 و1954 05 ملايين رأس، في حين أورد أحمد توفيق المدني أنها قدرت بـ 08ملايين رأس. أنظر: اجيرون، ش روبير: 129 – 130 وأيضا: المدني، أ توفيق. 2010: 479.

(*5)- بلغت كميات المعادن المستخرجة في الجزائر المستعمرة سنة 1954 كالأتي: فوسفات 600.000 طن، حديد 3500.000 طن، فحم 400.000 طن. أنظر: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 20 .

(*6)- اكتشف الفوسفات في الجزائر سنة 1873 قبل تونس والمغرب بمنطقة قصر البخاري بالمدية، وفي عام 1885 اكتشفت مناجم شرق الجزائر، وهي اكبر المناجم، وتم تنظيم قواعد البحث عن الفوسفات واستغلاله بموجب قرار 25 مارس 1898، والذي ينص على أن استغلال الفوسفات يتم بمقتضى إجارة عن طريق مناقصة عمومية، يتميز الفوسفات الجزائري بجودته العالية حيث يحتوي على نسبة تتراوح بين63 % و70% من المعدن، كما يتميز بتحوله الجيد عند التصنيع إلى فوسفات عالي الجودة، وهو ما شجع السلطات الفرنسية على إقامة ثلاث مناجم بدءا من1898 بعنابة، الدار البيضاء، وهران، اكتشف الفوسفات في المنطقة الحدودية الشرقية بين سنوات 1891و1893 من قبل الاخوة برتينيا في كل من بلديات الدير، الكويف، عين كيسة، وتطورت صناعة الفوسفات في الجزائر سنة 1894 اثر الشروع في الاستغلال المكثف لهضبة الدير ثم جبل الكويف وعين كيسة. أنظر: شلالي، ع الوهاب. 2010 : 27-28 .

(*7)- يرى ابن خلدون أن العرب وعجم المغرب أبعد الناس عن الصنائع، وذلك لقِدَمهم في البداوة وبعدهم عن العمران الحضري، وكانت المنتجات تُجْلَب لهم من أقطار أخرى، وصناعات بربر المغرب قليلة وغير مستحكمة إلا ما كان من صناعة الصوف في نسجه والجلد في خرزه. أنظر: ابن خلدون: 1991، ج 02: 420.

(*8)- بعد احتلال الجزائر منعت السلطات الفرنسية المبادلات التجارية مع تونس والمغرب وتراجعت عن هذا المنع سنة 1853، لكن مع فرض تعريفة جمركية، وفي جويلية 1867 صدر قانون يسمح بدخول البضائع التونسية والمغربية دون حواجز، أما سنة 1890 أصبحت البضائع التونسية لا تمر للجزائر إلا بمقدار محدد، وعوملت بنفس الشكل البضاعة المغربية منذ سنة 1922، في حين أن البضاعة الجزائرية تدخل تونس والمغرب دون قيد وكأنها بضاعة فرنسية. أنظر: المدني، أ توفيق. 2010 : 488 .

(*9)- نبات ينتشر على حوالي أربعة ملايين هكتار، يتم قطعه من قبل الأفراد ويؤتى به لمراكز التصدير، يقدر المحصول السنوي بـ150 ألف طن ، يتم تسليمه إلى شركة استعمارية تقريبا بالكاد تستثمرها عائلة واحدة، ويتقاضى العمال الجزائريون مقابل ذلك ثمنا وضيعا، وكانت هذه الشركة تُصَدِّر نبات الحلفاء للمَعامل الانجليزية المختصة في صناعة أنواع الأقمشة والورق وأكثر عبارات بليغة في هذا المضمون ما قاله أحمد توفيق المدني: "حتى حلفاء النجود المحرقة القاحلة يستأثر بها الاستعمار ولا تعود بالخير إلا عليه" أنظر: المدني، أ توفيق: 2010، مج 8: 101.

(*10)- تحت وطأة الجوع والفقر جازف بعض التبسيين الذين كانوا يعملون بنشاط قلع الحلفاء وعملوا على تمريرها عبر الطرقات غير المحروسة والخالية من عيون الاستعمار على ظهور الجمال لبيعها بالأسواق التونسية، عبّرت قريحة بعض النمامشة عن تلك المعاناة وعن وَهَن الإبل التي كان يتم إرهاقها بكثرة الحمولة التي تجاوز طاقتها، وتنُهك سيرها فنطقوا على أفواهها قائلين:

يادايا وعَبُّوني فوق من العبايا وقصدوا بيَّا كل الثنايا

نغَرِّد ملغوطة، وكي شفت الرومي وحيوطه قالوا لي السلعة محطوطة. شهادة براهمي، هـ: مقابلة شخصية.

(*11)- إلى غاية 1954 كانت نسبة الجزائريين الذين التحقوا بالمدرسة الفرنسية تتراوح من 05% إلى 10% فقط من مجموع المتمدرسين في التعليم الفرنسي .أنظر: شلالي، ع الوهاب.2010: 149.

(*12)-إثر مجاعة 1867 لم يبقى لأهل تبسة غذاء إلا نباتات البلوط والصنوبر والعرعر والتلاغودة، ونتيجة تناولهم نباتات سامة كثرت حالات التسمم. أنظر: شلالي، ع الوهاب .2006 :118 .

(*13)- قُدر عدد الأطباء في الجزائر سنة 1939 بـ 1033 طبيب، ليرتفع إلى 1356 طبيب سنة 1946، بينما في فرنسا كان هناك طبيب لكل 1091 نسمة وتم إحصاء توفر سرير لكل 318 فرد في الجزائر سنة 1954، ونصف الأطباء كانوا يعملون بمقاطعة الجزائر.أنظر: Mahsas, A. 2006 :25

(*14)-عرف الشرق الجزائري أوبئة كثيرة سواء في الفترة العثمانية أو مع بدايات الاحتلال، مثال ذلك ظهور الطاعون بقسنطينة سنة 1835 والذي خلف 1500 وفاة في ظرف 03 أيام، فتشكلت جمعية المسبلين للتكفل بدفن الموتى، تم تجديد هذه اللجنة عدة مرات بسبب وفاة أعضائها في ظرف وجيز. أنظر: خياطي، م. 2013: 62.

02- المصادر والمراجع:

أ- الأرشيف:

01- أرشيف متحف المجاهد محمود قنز: شهادة عمل باسم محمد العربي سوالمية موقعة من طرف مدير مدرسة الحياة.

02- أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع107، تق 11/25 إلى 1944/12/2.

03- أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع107، تق 02/11 إلى 1945/02/17.
04- أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع107، تق 04/14 إلى 1945/04/21.
05- أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع107، تق 04/21 إلى 1945/04/28.
06- أرشيف.و.قسنطينة، ع 02، نُبذَة حول البلديات.
07- أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع101، تق 02/01 إلى 1947/02/15.
08- أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع101، تق 01/15 إلى 1947/01/31
09- أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع101، تق 02/15 إلى 1947/02/28.
10- أرشيف.و.قسنطينة، ق الإصلاحات، ع61 و62، ع11.

ب- المقابلات الشخصية:

01- براهمي هنية: مقابة شخصية معها بتاريخ 10 جوان 2016 ، ببيتها بحي جبل الجرف تبسة.
02- بودبوس يوسف: مقابلة شخصية معه بتاريخ 25 فيفري 2016، بمقر منظمة المجاهدين لولاية تبسة.
03- رشراش محمد الصالح: مقابلة شخصية معه بتاريخ 05 ماي 2015، ببيته تبسة.
04- سواعي نور الدين: مقابلة شخصية معه بتاريخ 19 أكتوبر 2015 ببيته بتبسة.
05- فرصادو بلقاسم: مقابلة شخصية معه بتاريخ 30 سبتمبر 2015 ببيته بتبسة.
06- مقراني محمد الطيب (بولحية): مقابلة شخصية معه بتاريخ 25 مارس 2016، ببيته تبسة.

ج- الكتب:

- باللغة العربية:

01- ابن خلدون: (1991) .المقدمة. ج 02. الجزائر: موفم للنشر.
02- اجيرون، شارل روبير. (د.ت) . تاريخ الجزائر المعاصرة. تر: عيسى عصفور، (ط2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
03-بلقاسمي، بوعلام.(2007). موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962.الجزائر: منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.ن 54.
04- بن نبي، مالك. (2012). مذكرات شاهد للقرن. (الرويبة، الجزائر): دار الوعي للنشر والتوزيع.
05- خياطي، مصطفى. (2013). الأوبئة والمجاعات في الجزائر. (تر: حضرية يوسفي) .الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار.
06- الزبيري، محمد العربي. (2007). تاريخ الجزائر المعاصر 1945 – 1962. ج1. الجزائر: وزارة الثقافة.
07- الزغيدي، محمد لحسن. (2009). مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962. الجزائر: دار هومة.
08- سعد الله، ابو القاسم. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية. ج 2 . (ط 4). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
09- شلالي، عبد الوهاب. (2016). المنظمة الخاصة (مؤامرة تبسة) دراسة تاريخية موثقة.(العلمة، الجزائر): دار البدر.

10- شلالي، عبد الوهاب. (2006). نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن19 م. عين مليلة، دار الهدى.

11- قداش، محفوظ: (2008) جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر) 1830-1954، (تر: محمد المعراجي). (رويبة، الجزائر): منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار.

12- كاستال، بيار. (د.ت). حوز تبسة. (تر: العربي عقون)، (د.م)، (د.ن).

13- المدني، أحمد توفيق. (2010). كتاب الجزائر. مج 08. الجزائر: دار عالم المعرفة.

14- المدني، أحمد توفيق. (2010). هذه هي الجزائر. مج 08. الجزائر: دار عالم المعرفة.

15- مقلاتي، عبد الله. (2013). محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية. الجزائر: دار العلم والمعرفة.

– باللغة الفرنسية:

01- I. N. P. E. D : monographie de Tébessa.

02- Mahsas, Ahmed. (2006). Réalités coloniales et résistances. Alger: Dar el Marifa.

الملتقيات:

01- مريوش، احمد. (14 – 15 جوان 2009). موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال. أشغال الملتقى الوطني الأول حول التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال 1830 – 1962، عنابة.

د– الرسائل والأطروحات الأكاديمية:

01- بوقرة، زيلوخة. (2009). سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنموذجا). رسالة ماجيستار في علم الاجتماع الديني، جامعة باتنة، الجزائر.

02- شلالي، عبد الوهاب. (2010). دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية (المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا) 1954-1962. رسالة دكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر.

03- عسول، صالح. (2009). اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956 – 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة باتنة، الجزائر.